VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**29-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE :	**Minister of Health summoned to parliament today as a result of drug price increase**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Faten Khadawy**

استدعاء وزير الصحة بالبرلمان اليوم بسبب ارتفاع أسعار الدواء

«الحق فى الدواء»: الصحة تعجلت فى تطبيق قرار زيادة أسعار الدواء

كتبت - فاتن خديوى:

قال الدكتور خالد هلالى، عضو لجنة الصحة بالبرلمان، إن اللجنة تعقد اجتماعا اليوم، الأحد، بحضور الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، لمناقشة الموازنة العامة الخاصة بالوزارة وارتفاع أسعار الدواء، بعد استدعائه من اللجنة بشكل رسمى.

وأضاف «هلالى»، أن أعضاء اللجنة أصروا على حضور الوزير لاجتماعات اللجنة الخاصة بمناقشة الموازنة العامة الخاصة بالوزارة من أجل كشف بعض الملابسات والغموض فيها وحتى يقدم الدكتور أحمد عماد، شرحًا وافيًا حول كيفية الاستفادة واستغلال الموازنة بالشكل الأمثل مع إمكانية زيادتها أم لا، مشيرا إلى أن قضية ارتفاع أسعار الدواء أدت إلى حالة احتقان فى الشارع المصرى خاصة أنه لم يتم تقنينها منذ البداية وترك الأمر مفتوحًا مما أسفر عن ارتفاع عشوائى فى بعض أنواع الدواء وكان لابد من وضع آلية محددة من البداية.

أكد محمود فؤاد - رئيس المركز المصرى للحق فى الدواء - أنه مازال هناك تضارب فى تطبيق قرار تسعيرة الأدوية الجديدة، مشيرا إلى أن وزارة الصحة لم ترسل حتى الآن منشورًا رسميًا للنقابة بالتسعيرة النهائية لتوزيعها على جموع الصيادلة.

وأشار فى تصريحات خاصة إلى أن الوزارة أصدرت بيان منذ يومين أكدت فيه أن الزيادة بحد أقصى ٦ جنيهات للعبوة، ولكنهم لم يحددوا إذا كانت الزيادة على الشريط أم على العبوة ككل، لافتا إلى أن معظم الأدوية تم تسعيرها على الشريط منذ سنوات، وبالتالى فإن موقف الشركات قانونى.

وأوضح أن قرار تسعير الأدوية بناء على الشريط خاطئ، إلا أن معظم الشركات لجأت اليه لتبسيط سعره على المواطنين.

أحمد عماد الدين

وقال: إن هناك استعجالاً فى تطبيق قرار زيادة أسعار الأدوية، حيث كان من الأولى على مجلس الوزراء أن يعطى فرصة لتطبيق قرار الزيادة بعد العيد وإعطاء فترة سماح لمدة شهر لبيع الأصناف القديمة، وتكون الزيادة على البضاعة الجديدة، مؤكدا أن شركات التوزيع حققت مبيعات وصلت لـ ٨٤ مليون جنيه حصيلة فرق السعر قبل الزيادة وبعدها.

وأعطى مثال لعقار بلافكس المستخدم لعلاج ضغط الدم لمرضى القلب والتى قامت شركات التوزيع ببيعه بسعر ٣٤٠ و٣٧٠، فى حين أن الشركة الرئيسية أكدت أنها لم تقم بزيادة سعر العقار واستمرار بيعه بسعر ٢٠٥ جنيها وأكد أن وزارة الصحة قامت أمس بإعلان التسعيرة الجديدة للأدوية فى صفحة كاملة بجريدة الأهرام القومية إلا أنها اختلفت من الطبعة الأولى عن الثانية وتم تصحيحها بشكل نهائى فى الطبعة الثالثة التى لا تصل لكل المحافظات.

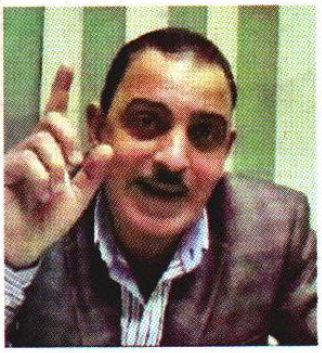

محمود فؤاد

ومن جانبه، أكد الدكتور أحمد عماد الدين راضى - وزير الصحة والسكان - أن الزيادة فى أسعار الدواء تنفيذا لقرار تحريك الأسعار بنسبة ٢٠٪ سوف يتم تنفيذه بحد أقصى ٦ جنيهات للعبوة الواحدة بما تحتويه من شرائط طبقا للفقرة التوضيحية التى أضافها مجلس الوزراء وأوضح أنه تم عمل جداول لأصناف الأدوية والأسعار عليها ويتضمن السعر والصنف بعد التعديل بحيث لا يكون هناك مكان للتلاعب على المواطنين، مشيراً إلى أنه سيتم تعميم وإعلان ذلك فى وسائل الإعلام حتى يتم تداولها للمريض قبل الصيدلى والموزع والمنتج وأضاف وزير الصحة أن القرار ينفذ فورا وتعتبر القوائم المعتمدة من قبل مجلس الوزراء هى المرجعية للسعر الجبرى للتشكيلات المباعة حاليا للمستحضرات المسجلة المتداولة والمباعة فى السوق المصرية فى جميع المؤسسات الصيدلية فى جميع أنحاء مصر.

وأشار وزير الصحة إلى أنه سيتم توزيع الجداول على الصيدليات والشركات ومراكز التوزيع؛ لافتا إلى أن هناك لجنة تم تشكيلها من ألف صيدلى سيقومون بمتابعة ومراجعة ٧٠ الف صيدلية و٤٥ صيدليًا سيقومون بمراجعة شركات الإنتاج ومجموعة أخرى من الصيادلة سيقومون بمراجعة شركات التوزيع.

وأضاف وزير الصحة أنه ستتم توقيع عقوبات صارمة على المخالف وأن أى شركة أو موزع أو صيدلة مخالفة سيتم تحرير المستحضر المخالف ووقف التعامل مع الشركة المنتجة وتحويل الشركة المخالفة للنيابة العامة طبقا للقانون، كما سيتم بالنسبة لشركات التوزيع ومخازن الأدوية تحرير المستحضر المخالف وتحويل المخالفين للنيابة العامة من خلال ادارات التفتيش وقال وزير الصحة: إنه سيتم تحويل الصيدلى المخالف للنيابة العامة وإغلاق الصيدلية إداريا بقرار الصيدلية اعتمادا على المحافظة التابعة لها، موضحا أن قرار تحريك الأسعار كان يستهدف عودة الأدوية المختفية من الأسواق وأنه إذا لم تعد هذه الأدوية خلال ثلاثة أشهر سوف يتم غلق الشركات المخالفة لذلك وأوضح أن هناك رقما ساخنا للمواطنين للإبلاغ عن أى ارتفاع مبالغ فيه فى أسعار الدواء على الخطوط التالية ٢٥٣٥ و٤١٥٠ ويعمل على مدار الساعة وأشار إلى أن قرار رفع أسعار الدواء بنسبة معينة، كان الهدف منه توفير الأدوية للمواطن المصرى، لافتا إلى أن القرار تم تفسيره بشكل مخالف لما هو مستهدف منه مما جعل بعض الشركات والصيدليات ترفع أسعار الدواء بشكل مبالغ فيه حيث تم استغلال القرار لزيادة بعض الأدوية وهو ما عانى منه المواطن المصرى من خلال بيع الشريط بـ٣٠ جنيها وليس العبوة لعدد من الأدوية.